

فَصَلِيَّةُ فِكْرِيَّةٍ لِمُعَالَجَةِ أَحْدَاثِ الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ وَشُؤْنِهَا الْمَخْتَلَفَةِ
تَصَدَّرُ عَنْ مَرَكَزِ الْأَبْحَاثِ فِي مَنظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ

المحتويات

3	الافتتاحية	رئيس التحرير
دراسات		
5	شذرات من قصة نكبة الكتب والوثائق والمخطوطات الفلسطينية	مشهور الحبّازي
24	في القدس عام 1948	الأوضاع العامة في مدينة القدس خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها
61	من خلال يوميات خليل السكاكيني 1914-1920	محمد الحزماوي
ندوة العدد		
61	التقسيم الزمني والمكاني في القدس	
متابعات		
74	الأثار المترتبة على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية	إكرام عمر
94	الأحزاب العربية في الداخل «أراضي 48» والانتخابات البرلمانية الإسرائيلية 2015	عدنان نعيم
122	اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كذخيرة للشعب السوري	نبيل السهلي
136	الأثار وخطر الأندثار بعد حروب غزة	عبد الحميد أبو النصر
159	تقرير حول إعادة إعمار غزة والتعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة	رائد حلس
165	مذهبة الصراع في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي	عماد موسى
شهادات		
182	وحدة أفلام فلسطين: علامة في تاريخ السينما النضالية	خديجة حباشنة
أقواس ثقافية		
194	مفتوح	
196	في رواية «امرأة الرسالة» لرجاء بكريّة	خسّين يقين
203	عندما متّ مرّتين	سامية العطوط

207	مرايا	لينا تقلا
211	مختارات 8 أكتوبر	زهيرة زقطان
213	وجع شفاف	فخري الرطروط
216	القدس في روايات جبرا إبراهيم جبرا	روز شوملي مصلح
	«صيادون في شارع ضيق» نموذجاً	
	مراجعات كتب	
224	الاتصالات الصهيونية العربية خلال الثلاثينات والأربعينات	مراجعة: حمدان بدر
243	جربة الكتيبة الطلابية كما يرويها معين الطاهر	مراجعة: ماجد كيالي
249	«ترانيم الغواية» في مدينة السماء	مراجعة: محمود شاهين

المشرف العام: أ.د. سامي مسلّم

رئيس التحرير: د. سميح شبيب

الإشراف الفني: رشا الحسن
صورة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين: من مشروع فني لديم حوراني. الفعل الماضي المستمر في الذكرى الـ 66 للنكبة. رام الله - فلسطين.

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبها: ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحرّرين ولا المستشارين ولا الناشرين.

تقرير حول إعادة إعمار غزة والتعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة

رائد محمد حلس *

يتجدد الحديث عن إعادة إعمار قطاع غزة غداة كل عدوان إسرائيلي على القطاع. ورغم أن آثار الاعتداءات السابقة لم تعالج بعد بشكل نهائي، إلا أن الآثار التي ترتبت على العدوان الأخير في تموز (يوليو) 2014، كانت كارثية بكل ما تعنيه الكلمة من التدمير الواسع والخراب العميق. ليس فقط للمنازل والمؤسسات، بل للبنى التحتية، والنسيج الاجتماعي والهيكل الاقتصادي. وآمال الناس وأحلامهم وسبل معاشهم، بل وأماكن سكنهم وما تحمله من ذكريات الحياة وتفاصيلها اليومية التي أصبحت جزءاً من التاريخ.

لقد وظفت قضية الإعمار وبشكل واضح للاستخدام السياسي من قبل جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية. حيث تضمن البيان الختامي لمؤتمر القاهرة اشتراطات سياسية واضحة لتدفق الدعم والبدء بعملية إعادة الإعمار. من هنا فإن هذا التقرير يسلط الضوء على مؤتمر خطة إعادة الإعمار الذي عقد في القاهرة في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2014 والتعهدات الدولية ومن ثم متطلبات إعادة الإعمار.

أولاً: خطة إعادة الإعمار

قامت الحكومة الفلسطينية، عبر اللجنة الوزارية المشتركة لإغاثة وإعادة إعمار غزة، وبالتعاون مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية، بوضع جرد بالخسائر المادية التي أصابت قطاع غزة إبان العدوان الإسرائيلي الأخير. وعلى ضوء ذلك قامت بصياغة خطة تهدف إلى إعادة إعمار القطاع.

وتم تقديم هذه الخطة إلى المؤتمر الدولي لدعم إعمار غزة، الذي عقد في القاهرة في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2014، ويتكون هذا البرنامج من ثلاث مراحل: يبدأ بمرحلة الإغاثة الأولية (Relief)، ثم مرحلة الإنعاش المبكر (Early recovery)، وأخيراً مرحلة إعادة الإعمار والبناء (Reconstruction). ويمتد هذا البرنامج على أفق السنوات 2014-2017.

وزعت الخطة الخسائر ومتطلبات إعادة الإعمار على أربعة قطاعات رئيسية:

* باحث وكاتب في الشؤون الاقتصادية، عضو المنتدى الدولي: منتدى «أكاديميون من أجل السلام وحقوق الإنسان» - فلسطين

القطاع الاجتماعي، وقطاع البنية التحتية، والقطاع الاقتصادي، وقطاع الحوكمة.

وتم تفصيل الخسائر ومتطلبات إعادة البناء تحت عدد من العناوين الفرعية في كل قطاع من القطاعات الأربعة المذكورة. ووصلت تقديرات الكلفة الإجمالية لبرنامج إعادة الإعمار إلى ما يزيد عن 4 مليار دولار. هذا المبلغ الضخم يعادل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية. كما يعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذي طلبته السلطة الوطنية لإعادة الإعمار إثر العدوان الإسرائيلي السابق على قطاع غزة في 2008.

يتوزع المبلغ الإجمالي المطلوب على القطاعات الأربعة بنسبة 17% للقطاع الاجتماعي، 47% لقطاع البنية التحتية (خصص الجزء الأكبر منها لإعادة بناء وتأهيل المساكن المدمرة)، 31% للقطاع الاقتصادي، وأخيراً 15% لقطاع الحوكمة. وإلى جانب هذا المبلغ المخصص للإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار خلال الفترة (2014-2017) طلبت السلطة الفلسطينية من المجتمع الدولي دعم الموازنة الحكومية بمبلغ 4.5 مليار دولار خلال ذات الفترة (2014-2017). أي أن إجمالي المبلغ المطلوب بات 8.5 مليار دولار.

عرضت الخطة في صندوق منفصل بعنوان التنمية من أجل المستقبل، وأشارت فيه إلى أن الاحتياجات التنموية على المدى البعيد تقدر بحوالي 7 مليار دولار. وتشمل الميناء والمطار ومحطة لتحلية المياه على نطاق واسع، وخط ناقل للمياه من الشمال للجنوب، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، إضافة إلى بناء 75 ألف وحدة سكنية وأكثر من 270 مدرسة ومستشفيات. لكنها لم تدرج هذه المبالغ والمشاريع ضمن الخطة.

من خلال قراءة تفاصيل الخطة وموازنتها ورغم شموليتها لكافة القطاعات، يمكن القول أنه من الصعب اعتبارها خطة تنموية، ولكن من الممكن اعتبارها جزءاً مهماً ومطلوباً من خطة تنموية، وذلك بسبب أن حجم المبلغ المرصود لا يكفي لتغطية تكاليف عملية تنمية شاملة، وقد أكدت الخطة ذلك بحديثها عن التنمية من أجل المستقبل والأموال اللازمة لذلك.

ثانياً: التعهدات الدولية في مؤتمر القاهرة

أبدى المجتمع الدولي استجابة محدودة للمطالب المادية للحكومة الفلسطينية، وتعهدت الدول والمنظمات المشاركة في مؤتمر القاهرة (51 دولة وهيئة دولية: انظر الجدول رقم "1") بتوفير مبلغ 5.4 مليار دولار لتمويل برنامج إعادة إعمار غزة، خصص نصفها فقط لإعادة الإعمار بنحو 2.7 مليار دولار، وعليه فإن التعهدات الدولية لم تغط تكاليف برنامج إعادة الإعمار والتي قدرت 8.5 مليار دولار، أي نحو 3 مليار دولار أقل من تكاليف برنامج إعادة الإعمار ودعم الموازنة خلال الفترة

(2014-2017). وهو ما يتناقض مع الخطة ومع واقع الخسائر والتدمير. إذ أن المبلغ الذي تعهدت به الدول في المؤتمر لا يكفي لإعادة إعمار المنازل المدمرة والبنى التحتية بكل أنواعها.

جدول (1): إجمالي تعهدات تمويل برنامج إعادة إعمار غزة في مؤتمر القاهرة 12 تشرين أول (أكتوبر) 2014

الدولة	ألف دولار		الدولة	ألف دولار
النرويج	362,443	27	بولندا	2,220
الاتحاد الأوروبي	596,517	28	البرتغال	32
فرنسا	50,660	29	هنغاريا	130
إيطاليا	62,900	30	سلوفاكيا	44
الولايات المتحدة	414,000	31	بلجيكا	7,920
هولندا	228,000	32	النمسا	8,800
الكويت	200,000	33	سلوفينيا	190
السويد	300,000	34	جمهورية التشيك	3,750
الإمارات العربية المتحدة	200,000	35	رومانيا	50
روسيا الاتحادية	9,900	36	قطر	1,000,000
ألمانيا	63,300	37	السودان	103,000
اليابان	200,000	38	الجزائر	61,400
إسبانيا	45,590	39	البحرين	6,500
المملكة المتحدة	32,000	40	الأرجنتين	2,100
تركيا	200,000	41	جنوب أفريقيا	1,000
كندا	13,430	42	سنغافورا	100
أستراليا	35,150	43	الصين	1,600
السعودية	500,000	44	الهند	4,000
كرواتيا	1,200	45	البرازيل	5,000

1,000	اندونيسيا	46	1,266	اليونان	20
130,000	سويسرا	47	186,174	الدنمارك	21
250	تشيلي	48	37,740	لوكسمبورج	22
12,000	كوريا الجنوبية	49	63	بلغاريا	23
62,000	البنك الدولي	50	1,013	أستونيا	24
69,656	بنك الاستثمار الأوروبي	51	3,166	إيرلندا	25
5,400,000	المجموع الكلي		29,570	فنلندا	26

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس وآخرون (2014).
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، رام الله، ص 6.

وتدلل التجارب التاريخية الماضية العديدة، أنه غالباً ما يكون هناك فارق كبير بين المبالغ التي يتم التعهد بها وبين المبالغ التي تسدد فعلياً. ونظراً لأن المبالغ التي تعهدت الدول بها في مؤتمر القاهرة هي تعهدات ذات دوافع إنسانية وسياسية في المقام الأول، فإن هناك احتمالاً قوياً أن تكون المبالغ التي سيتم تسديدها أقل بشكل ملحوظ من التعهدات، وعليه يتوجب التعامل بحذر مع هذه التعهدات والعمل على توفير خطط إعمار بديلة في حال تبين أن التسديد الفعلي أقل بكثير من التعهدات.

ثالثاً: متطلبات إعادة الإعمار

تحتاج عملية الإعمار إلى متطلبات سياسية محددة، والتي لا يمكن بدونها البدء بعملية الإعمار ويمكن حصرها في ثلاثة متطلبات أساسية، وهي:

- 1- تحقيق الوحدة الوطنية بشكل فعلي وإنهاء ملف المصالحة، وحل كافة المشاكل التي يعاني منها المواطن في غزة، والتركيز على عملية الإعمار والبناء.
 - 2- أن يقوم المجتمع الدولي ومن خلال الالتزام بالقوانين الدولية بتأمين رفع الحصار والضغط على إسرائيل من أجل ذلك، وضمان فتح جميع المعابر كلياً، وإلغاء كافة القيود على تدفق السلع استيراداً وتصديراً.
 - 3- أن يبادر المجتمع الدولي بتحويل تعهداته بالتمويل والدعم إلى التزامات وتغييرات على أرض الواقع، ولا بد من إعادة النظر في الشروط السياسية لدخول الدعم وإعادة الإعمار، وأن يتم مراعاة مصالح الفئات المتضررة.
- ولكن بعد مرور نحو ثمانية أشهر على وقف العدوان، فإن إعادة الإعمار لم

تتقدم بخطوات ملموسة نحو إعادة بناء فعلية وسريعة. تظهر من خلال فتح المعابر وتدفق مواد البناء بالحجم المطلوب لإعادة البناء. ويعزى ذلك إلى استمرار حالة الانقسام على أرض الواقع بالرغم من وجود حكومة التوافق الوطني. حيث لم تتمكن حكومة الوفاق من بسط صلاحياتها بالكامل على قطاع غزة الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على ملف إعادة الإعمار. بالإضافة إلى آلية إدخال مواد البناء لإعمار غزة (آلية سييري كما بات يعرف). حيث أن إسرائيل اشترطت فرض آلية رقابة صارمة على استعمال مواد البناء (الحصمة والاسمنت والحديد) التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة لإعادة إعمار وبناء ما قامت بتدميره خلال اعتداءاتها المتكررة. بحجة أن هذه الآلية ضرورية للحيلولة دون استخدام مواد البناء لإعادة تشييد الأنفاق التي قامت بتدميرها خلال الحرب.

في الختام يمكن القول إن متطلبات إعادة الإعمار تتطلب أولاً إنهاء حالة الانقسام بشكل فعلي. وتمكين حكومة الوفاق من بسط صلاحياتها بالكامل على قطاع غزة وتسليمها المعابر. ثانيًا: إعادة النظر في آلية سييري كونها إملاءات إسرائيلية على الأمم المتحدة. وتهدف بشكل أساسي إلى مأسسة الحصار. وإطالة أمد عملية الإعمار لسنوات طويلة. والبحث عن آلية جديدة تتضمن رفع الحصار كلياً عن قطاع غزة. وأخيراً القدرة على توفير خطة بديلة لإعادة البناء والإعمار في حال عدم التزام الدول بتنفيذ تعهداتها.

المراجع:

1. مازن العجلة (2014)، تقرير حول تطورات إعادة إعمار قطاع غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 42-43، غزة - فلسطين.
2. مازن العجلة (2014)، الرؤية التنموية لإعادة الإعمار وخطة الإنعاش المبكر، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان إعادة إعمار قطاع غزة: الواقع والتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة - فلسطين.
3. نبيل أبو معيلق (2014)، مقترح مقدم من اتحاد المقاولين الفلسطينيين - غزة: حول إعادة إعمار البيوت المهدمة بمحافظة غزة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان إعادة إعمار قطاع غزة: الواقع والتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة - فلسطين.
4. رائد محمد حلس (2015)، تقييم آلية إدخال مواد البناء لإعادة إعمار غزة،

جريدة الاقتصادية، 15 آذار (مارس) 2015، الموقع الإلكتروني:

<http://www.eqtesadia.ps>

5. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس وآخرون (2014).
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38، رام الله - فلسطين.
6. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس وآخرون (2015).
المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 39، رام الله - فلسطين.
7. بكدار (2014). خطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة، رام الله - فلسطين.